

مصر تضاعف أعباء الفقراء بقرار جديد يبدأ تنفيذهاليوم



الأربعاء 1 فبراير 2017 م 01:02

استكمالاً لسلسلة القرارات الحكومية المؤلمة، والتي يصفها المصريون بـ"القرارات السوداء"، أعلنت حكومة الانقلاب عن قرار جديد يبدأ تطبيقه اعتباراً من اليوم الأربعاء الموافق 1 فبراير 2017.

وقررت حكومة الانقلاب، اعتباراً من اليوم، رفع أسعار السكر المدعم "التموييني" إلى ثمانية جنيهات للكيلوغرام بدلاً من سبعة جنيهات بنسبة زيادة بلغت 14.3 بالمائة، وزيادة أسعار الزيت المدعم "التموييني" إلى 12 جنيهًا بدلاً من عشرة جنيهات بنسبة زيادة 20 بالمائة.

وتعد هذه المرة الثانية في أقل من ثلاثة أشهر التي تقرر فيها الحكومة المصرية رفع أسعار سكر البطاقات التموينية، بعد أزمة السكر الأخيرة التي دفعت حكومة الانقلاب لرفع سعر الكيلو من 5 جنيهات إلى 7 جنيهات في نوفمبر الماضي.

وبحسب بيانات وزارة التموين المصرية، تدعم مصر نحو 71 مليون مواطن من خلال 21 مليون بطاقة تموين، وتخصص 21 منها شهرياً لكل مواطن مقيد في البطاقات التموينية لشراء ما يحتاجه من سلع بالأسعار المدعمة.

ووفقاً للزيادة الجديدة في أسعار الزيت والسكر يصبح الفارق بين سعر كيلو السكر عبر بطاقات التموين وكيلو السكر في السوق الحر نحو ثلاثة جنيهات فقط، كما يصبح الفارق بين الزيت "التموييني" والزيت "الحر" نحو ستة جنيهات لكل كيلوغرام.

وفي مداخلة هاتفية صادمة عبر برنامج " يحدث في مصر" المذاع على فضائية "إم بي سي مصر" ، قال مساعد وزير التموين بحكومة الانقلاب، كريم جمعة إن "تلك الزيادة قد لا تكون الزيادة الأخيرة" ، مرجحاً سبب الزيادة الجديدة في أسعار الزيت والسكر إلى ارتفاع أسعار تكلفة المواد الخام.

وأكّد الصحفى المختص بالشأن الاقتصادي، عمرو خليفة، أن قرار حكومة الانقلاب بزيادات جديدة في أسعار سلع استراتيجية ينبع من أعباء المواطنين الذين يعانون من انخفاض كبير في دخولهم.

وأضاف خليفه، في تصريحات صحفية: "يجب أن تراعي الدولة في قراراتها الفجوة الكبيرة بين الأجور والأسعار، وانخفاض القوة الشرائية للمواطنين".

وأشار إلى أن دخول السواد الأعظم من المواطنين في مصر لا يتتناسب مطلقاً مع الارتفاعات الكبيرة في أسعار السلع والخدمات خاصة بعد قرار تعويم الجنيه المصري، وما ترتب عليه من آثار عمقت من معاناة شرائح واسعة من المواطنين، وخاصة الفقراء ومحدودي الدخل وأصحاب الدخول الثابتة، بحسب تعبيده.

وقال: "مع تعويم العملة أكدت حكومة الانقلاب الحالية أن قرار التعويم لن يؤثر على المواطن البسيط وأن أسعار السلع لن ترتفع بشكل كبير جراء هذا القرار، لكن ما حدث كان عكس ما أعلنته حكومة الانقلاب حيث ارتفعت أسعار كل السلع في مصر بأكثر من 50% دفعة واحدة، تبعتها ارتفاعات شبه شهرية".

وتساءل خليفه: "أليس أمام حكومة الانقلاب بدائل أخرى لحل أزمة عجز الموازنة الحالية وقلة موارد الدولة؟.. مضيفاً أن "الإجابة بالتأكيد لا، فهناك العديد من البديل منها تسوية النزاعات الضريبية مع كبار رجال الأعمال، وتسوية ملفات التهرب الضريبي، ووقف نزيف الفساد في مؤسسات الدولة المختلفة، وتوفير الموارد الخاصة بمظاهر بذخ المسؤولين، فضلاً عن بدائل التنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات الاقتصادية".